الخطاب التاريخي بين امتدادات الذاكرة وحدود التأويل

محمد جادور
جامعة محمد الخامس، الرباط

تحظى الذاكرة، بوصفها وظيفة للتعبير عن الماضي، باهتمامات الدارسين من مختلف الحقول المعرفية، ويعزى ذلك إلى أهميتها في تحديد الحاضر، وفي رصد المسار الذي يبدأ منه المستقبل، وقد حددها ريبو Ribot في «إمكانية الحفاظ بالانطباعات وإعادة إنتاجها»[1]. واعتبرها ديلاي Delay «عودة إلى الماضي»، أما لالاند Lalande، صاحب المعجم الفلسفي، فحددها في «الوظيفة الفيزيائية المتجسدة في إعادة إنتا ج حالة وعي ماضية»[2]. وعموما تصنف الذاكرة إلى صنفين: الذاكرة الملموسة التي تأتي فجأة، ويعود فيها الماضي دون استدعائه على الأقل شعوريا، ثم الذاكرة المجردة التي تظهر بدلالة مقيدة وقيمة انضباطية؛ فالأولى عفوية والثانية موجهة[3]. غير أن التميز الأساسي في الذاكرة ليس الفصل بين ذاكرتين أو صنفين من الذكريات، بل بين طريقتين لتوظيف الذاكرة[4]. ومن ثم، فإن

1. Géorge Gus-dorf، Mémoire et personne، TI، la mémoire concrète ، PUF، 1951، p1
2. Ibid.
3. Ibid، p-p 52-53 .
4. Ibid، p76

«مضمون الذكريات يستجيب للضغط الجمعي ولمتطلبات الحاضر، وأن نفس السلسلة من الأحداث تعرف تبدلات وتحولات مع مرور الزمن»[5].

فهل تأويلات اللحظة الماضية متعددة ومتغيرة من مفكر لآخر؟ بمعنى، هل الذاكرة شاهدة فقط على الماضي وخزان للتجارب السابقة، أم أنها أيضا قيمة للتبرير الشخصي[6]؟ أي ما حدود التأويل التي تفرضها الذاكرة على الخطاب التاريخي؟ وهل الذاكرة هي التي تضفي معناها على معرفة الماضي ؟

يميز السوسيولوجي هالبواش M.Halbwachs بين نوعين من الذاكرة: الذاكرة الفردية والذاكرة الجمعية، ويعتبر أن كل فرد يساهم فيهما بموقفين مختلفين وأحيانا متناقضين، وإن كان خلال سعيه لتناول الماضي يلجأ إلى ذكريات الآخرين، ويعمل على إغناء مخزونة بواسطة الحديث أو القراءة، وهو ما يسميه بالذاكرة المستعارة. أي أن الأمر، حسب رأيه، يتعلق بوجود ذاكرتين إحداهما داخلية والأخرى خارجية، أو ذاكرة شخصية وذاكرة اجتماعية[7]؛ مما يؤكد وجهة نظر فوري فريميي M.Fauret Frémiet، ومؤداها أن «الذكرى ليست أبدا استحضار للماضي كما كان، ولكن هي إعادة خلقه re-création»[8].

وإذا كان من الشائع نعت التاريخ بذاكرة الأمم أو الإنسانية، فإن حدود هذا المفهوم في حد ذاته غير قابلة للحجز. فتارة يعني ماضي الإنسانية وتارة معرفة هذا الماضي، وفي حالة ثالثة يعد «قطاعا من الثقافة الإنسانية، مستغلا من الطرف جهاز متخصص من التقنيين (المؤرخين)»، على حد تعبير هنري مارو Henri Marrou[9]. إذن، فالتاريخ هو دائما فعل المؤرخ؛ أليس تاريخ فرنسا ميشلي Michelet هو أولا تاريخ ميشلي نفسه؟ بمعنى أن التاريخ كمجال للذاكرة لا يصاغ بصفة وحيدة ونهائية: «فكل حقبة تعيد كتابة التاريخ وفقا لصورتها، كما أن كل إنسان يعيد تقييم ماضيه حسب مختلف أعماره»[10]؛

5. Lucette Valensi, Fables de la mémoire, la bataille des trois rois (éd) du seuil, 1992, p. 17 .

6. Gus-dorf , op cit, TI p. 140.

7. Maurice Halbwachs, la mémoire collective, (éd) Critique, Albin Michel, 1997, p.p. 97-98-99.

8. Gus-dorf, op .cit, TI, p. 226.

9. Suzanne Citron, Enseigner l'histoire aujourd'hui (éd) Ouvrières Paris1984, p. 29.

10. اعتبر ميشلي Michelet «أن الحضارة هي التاريخ، ومصدرها روما وريثة اليونان، وفرنسا منحت العالم الثورة وهي وريثة الكل».

voir Citron, op.cit, p. 62. voir aussi Gus-dorf , op.cit, p. p. 241-242-243-244

أي أن المعرفة التاريخية دائما نسبية وغير مفصولة عن شخصية المؤرخ: «الماضي المبني ليس مبعوثا وإنما تتم إعادة تشكيله»[11]. ورغم أن انبهار أنصار التاريخ الجديد بنتائج الدراسات. الإثنولوجية والفلسفية، دفعهم إلى الإقدام على تجاوز الحدود التقليدية للوثيقة المكتوبة وتناول التاريخ في تاريخانيته، فإن تأويل هذا الأخير ظل يتغير في كل بلد تبعا لتعاقب الأنظمة السياسية والاجتماعية[12]. وهو ما أسفر عن تعدد مضامينه واحتدام الجدل حول موضوعية خلاصاته، بل إن معنى التاريخ أضحى يتغير من حقبة لأخرى تبعا لانشغالات المؤرخين المستوحاة بدورها من الأفكار السائدة في أوساطهم، إذ إن شخصين عاشا تاريخا مشابها يمكنهما أن يستخلصا من الماضي خلاصات غير متشابهة، ويمنحانه معنى مخالفا[13].

من هذا المنظور يصبح التاريخ إما مؤسساتيا قائما على الماضي المعاد بناؤه لغايات معينة من المصادر بمختلف أشكالها، أو مجسدا لذاكرة المجتمعات. وكلا المجالين حسب مارك فيرو Marc Ferro، يتداخلان أحيانا وينفصلان أحيانا أخرى، وهو ما حاولت مدرسة الحوليات تلمس معالمه من خلال تبني «التاريخ التجريبي»[14].

في مقابلته الذاكرة الجمعية بالذاكرة التاريخية، ميز هالبواش بينهما كليا: «الذاكرة الجمعية لا تمتزج بالتاريخ، فعبارة الذاكرة التاريخية غير منتقاة بشكل سليم تماما، لأنها تجمع كلمتين متعارضتين في أكثر من مستوى، إذ التاريخ هو تحصيل الأحداث التي احتلت الحيز الأكبر في ذاكرة الناس... وبدايته لا تتم إلا في الفترة التي تخبو أو تتحلل فيها الذاكرة الاجتماعية»[15]. حين يتم اعتماد 1453م كتاريخ لنهاية حرب المائة سنة ولسقوط القسطنطينية في يد العثمانيين، ففي أي ذاكرة جمعية مشتركة ترك هذان الحدثان آثارهما[16]؟ إن الماضي لا يستمر بالنسبة إلينا إلا من خلال بعض العلامات التاريخية (الأسماء والتواريخ التي يتم انتقاؤها وترتيبها تبعا لضرورات أو قواعد معينة).

11. Citron, op.cit,p.p. 29-30

12. Gus-dorf, op, cit, p 244. Voir également, Guy Bourd , Hervé Martin, Les écoles Historiques (éd) du Seuil 1983, p.p. 243-267.

13. Gus – dorf, op , cit ,T. I p. 246 et T.II , p. 534.

14. Citron, op, cit p. 31.

15. Halbwachs, op. cit p. 130.

16. Citron, op, cit , p.p. 33-34.

أما بيير نورا Pierre Nora فيرى عكس ذلك، ويلح على امتزاج التاريخ والذاكرة بشكل أو بآخر، ويعيب على المؤرخ تهميشه للذاكرة الجمعية خلال معالجته للأسطورغرافية، بل اعتبر أن التاريخ الجديد يشتغل بطريقة ذاكرة جمعية[17].

إذن، الذاكرة الجمعية تتفرد بكونها «لا تحتفظ من الماضي إلا بما هو حي أو قادر على العيش في وعي المجموعة التي ترعاه»[18]، في حين أن التاريخ يختزل الأحداث في صيغ ظاهريا متشابهة، ليمنحنا نظرة مختصرة عن الماضي، تسعى من خلال رصد بعض التغيرات المفاجئة إلى تقديم صورة فريدة وشاملة تهم فترة زمنية طويلة[19].

وخلال ذلك القديم يكون التاريخ نتاجا للجهد الذي يؤسس بواسطته المؤرخ العلاقة بين الماضي موضوع عمله وبين الحاضر الذي يعيش فيه حسب رأي هنري مارو[20]، الأمر الذي جعل بول ڤين Paul Veyne يدعو إلى صياغة مفاهيم تاريخية لكل فترة حتى تتلاءم مع الأحداث المراد تأويلها، لأن السببية في نظره غير منتظمة وغامضة في الغالب الأعم، مما يستعبد أي حتمية صارمة تنبني على منطق التشابه بين الأحداث[21].

تقودنا هذه التصورات السابقة المتعلقة بماهية الخطاب التاريخي وعلاقته بأنواع الذواكر، إلى تأكيد حقيقة مفادها أن تناول طبيعة هذا الخطاب داخل النسق التأويلي لا يمكن فصله عن تناول النسق ذاته، لأنه حين نتناول الأحداث التاريخية، فإننا نظل حبيسي منظور واحد هو المنظور الإسطوغرافي، الذي يمثل الأصول التي يمكن من خلالها تفكيك الأبعاد المتحكمة في تلك الأحداث باعتبارها تساهم في فهم الآليات التي أفرزت مرجعياتها. وانطلاقا من ذلك يمكن ربط جسور بين هذه الأخيرة وبين ماهية الخطاب، على أن الربط يجب أن يراعي حتما الأولويات التي حكمت المرجعيات، التي تحيل من جهة على ثقافة الإخباريين بأبعادها المتعددة، وعلى السياق الذي صيغت في ظله، ومن جهة أخرى على الثوابت الواجب توفرها في الحدث المراد بناؤه.

17. Ibid ,op cit p-p. 33 - 34.
18. Halbwachs, op. cit p 131.
19. Ibid p.p.137-138-140.
20. Cuy Bourdé, Hervé Martin, op, cit, p.340.
21. Ibid, p.p. 349- 350.

إن استحضار الخلاصات التي انتهت إليها مثلا فالنسي L Valensi، حول معركة وادي المخازن[22]، يمكن أن يفيدنا كثيرا في الوقوف على مختلف التبدلات والتحولات التي تلحق نفس السلسلة من الأحداث مع مرور الزمن؛ فهل احتفظ الخطاب التاريخي في البرتغال والمغرب بنفس التصورات عن معركة 4 غشت 1578م ؟

فأمام العجز عن استيعاب حجم الكارثة، اختار البرتغاليون لمدة طويلة الصمت، ثم نفي وإنكار الهزيمة، وهو ما اعتبرته الكاتبة «رفضا للذاكرة» Refus de mémoire، ترجمه امتناع النساء عن ارتداء ألبسة الحزن أو زيارة القبور، بل عاد البرتغاليون ليستحضروا معركة أوريك Ourique التي انتصروا فيها على المسلمين سنة 1139 م، وليحولوا في كتاباتهم سباستيان Sébastien، صاحب أكبر كارثة وطنية، إلى «الصورة المركزية للذاكرة الجمعية، فاختفى بذلك الزمن التاريخي وراء الزمن الميثولوجي»[23]، وبدأت قصة العودة المنتظرة للملك الغائب، التي دلت على رفض تصديق كارثة موته والتشكيك فيها، والتي اعتبرها المؤرخ أوليفيرا Oliveira نهضة للفكر الصليبي بالغت في التأويل حتى حولت التاريخ التي تراجيديا[24].

بالمقابل تباين بناء وتأويل ذكرى المعركة في الضفة الأخرى، بين إخباري وآخر. فابن القاضي مدح بشدة ولي نعمته، وحدد عدد النصارى في 125 ألف رجل، بل شبه الحدث بغزوة بدر باعتبارها أول نصر حققه الإسلام على الجاهلية، وتغاضى عن دور عبد الملك لفائدة أحمد المنصور، «فحول بذلك التاريخ إلى أسطورة»[25]. أما عبد العزيز الفشتالي فطغت على أوصافه العجائب والمعجزات، وقدم بناء حكائيا استهدف إعداد ذاكرة رسمية لصالح أحمد المنصور في مواجهته للعثمانيين، وطمس بدوره مساهمة عبد الملك في الحدث. وأورد صاحب «مرآة المحاسن» محمد العربي الفاسي خطابات طغت عليها صورة الولي، وأرجع فيها النصر إلى مشاركة أبيه في المعركة وإلى دعمه للمجاهدين[26]. وإذا كانت هذه البناءات الحكائية قد اعتمدت الطريقة البطولية في الوصف، فإن المؤرخ المجهول الذي وظف الرواية الشفوية، ركز على دور عبد المالك كمخطط لاستراتيجية المعركة، فأنتج في رأي

22. Lucette Valensi, op.cit.
23. Ibid, p.p. 121-152-158.
24. Ibid, p.p. 33-37-208.
25. Ibid. p 64.
26. Ibid, p.p. 67-71-75.

فالنسي «ذاكرة فلكلورية مبنية على ذكريات محرفة تسببت فيها التغييرات التي تلحق الحدث جراء إعادة إنتاجه شفهيا». بينما سار محمد الإفراني على خطى المؤرخ المجهول، واستحضر غزوة بدر على شاكلة ابن القاضي، في حين أعاد محمد القادري الاعتبار لدور أبي المحاسن الفاسي في تعبئة المجاهدين وتحقيق النصر، وختم الناصري بنقل الروايات السابقة، فاتسم إنجازه بتعدد الأصوات polyphonie[27].

واحتفظت ذاكرة التراجم بالأدوار المحورية لأبي المحاسن الفاسي ولمحمد بن علي بن ريسون، وكل من قاتل من سكان الجبال تحت إمرتهما، فغضت الطرف عن مساهمة الجيش الرسمي بقيادة عبد الملك وأحمد المنصور[28]. وهي قراءة مماثلة لخطاب علال الفاسي خلال زيارته العرائش والقصر الكبير سنة 1957م لتخليد ذكرى المعركة، إذ اعتبر أن مكانة أبي المحاسن الفاسي في تاريخ المغرب، يجب أن تكون مماثلة لجان دارك في تاريخ فرنسا، مشبها بذلك الزاوية الشادلية بحزبه السياسي. فحين أوضح أن أبا المحاسن تخلى عن غنيمة معركة وادي المخازن، فهو كان يحيل على وضعيته في اللعبة السياسية المغربية بعد الاستقلال، إذ لم يشارك في أول حكومة. ولما ربط بين الاحتلال البرتغالي والاحتلال الفرنسي، أي بين أعداء الأمس وأعداء اليوم، فقد حاول أن يجعل من المعركة حدثا لإثبات الهوية المغربية في بعديها الديني والوطني، بهدف تدوينها في الذاكرة الجمعية[29].

هكذا اختلفت طرق تشكل وانتقال ذكرى وادي المخازن بين المنتصرين والمنهزمين. فبينما أحيط الحدث في البرتغال بتأويل قوامه الهلوسة وأسطرة الملك سباستيان عبر «إنتاج استيهامات بلغت حداً أصبحت فيه الحقيقة» حلما مرا، «وحل الحلم محل التاريخ»[30]، بقي النصر في المغرب مخبأً، رغم تضخيمه، عدا في كتابات الأولياء والمجاهدين[31].

وما يستشف أن كل النصوص التي ألفت حول المعركة هي إنتاج فردي لكتابها، مستمد من التمثلات الجمعية للحدث، وخاضع لنسق تأويلي محكوم بمرجعيات معينة تتقاطع فيها الذاكرة كاستمرارية مع التاريخ كتخصص معرفي يستهدف تمحيص الحكايات

27. Ibid, p.p. 83,84-85,88-89-91-92.
28. Ibid. p.106.
29. «درس التاريخ تحول بذلك لتبرير فعله الخاص، وانتهى إلى برنامج سياسي»، Ibid, p.p. 232-233-234-237
30. Ibid, p.p. 267-268.
31. Ibid, p.p. 271-272.

وغربلتها باعتباره «المجال الذي ينظم عقليا الماضي السابق واللاحق للموضوع، ولا يصبح ذاكرة جمعية إلا إذ ا كان هو نفسه دالا... أي أن الماضي يلتقي أحيانا في وعيه ولا وعيه بحاضر الموضوع»[32]. وكل الأحداث، مهما طال نسيانها، تتم إعادة تحيينها وتأويلها حين تستدعيها الظروف، فهزيمة فرنسا سنة 1940م أعادت إلى الواجهة تواريخ 1815م و1870م؛ أي أن «التاريخ يأتي لنجدة الحاضر ليعلق عليه وليوضحه»[33].

هل يعني هذا أن الارتدادات، وليس الحدث، هي التي تترسخ في الذاكرة بفعل الإفراط في التأويل الذي يحول موضوعا معينا إلى حكاية يجد المؤرخ أحيانا صعوبة في فك رموزها؟ أم أن حضور البعد الميثولوجي رهين بمدى دقة النصوص التي اعتمدها الإخباريون، وبمدى متانة سبل الإسناد التي انتقلت عبرها؟ أم أن الكتابة هي «ذاكرة مصطنعة» تعكس تمثلات أصحابها ونوعية إدراكهم للزمن والمجال؟

خلاصة

إن كل ماض له مرجعياته الضمنية أو المعلن عنها، فمهمة المؤرخ تكمن في الكشف عن خبايا الخطابات التاريخية لتفادي تشييد المقاربات الجزئية للأحداث المدروسة[34]، ولتخليص الإسطوغرافية من شوائب التأويل المفرط عبر إعادة بناء الماضي من منظور غايته الاقتراب من الحقيقة. لكن، ألا يستشف المؤرخ بدوره الماضي من المصادر، ويقحم في عمله مضامين عاطفية فكرية وإيديولوجية، مادام التاريخ غير منفصل عن عمل المؤرخ، وما دام هذا الأخير نتاجا لوسط اجتماعي وسياسي ووطني وثقافي، على حد تعبير هنري مارو؟[34].

32. Citron, op.cit, p.34.
33. Gus-dorf, op.cit, TI, p. 244.
34. Citron, op.cit, p. 121.
35. Bourdé, Martin, op.cit, p.p. 341-342.